أهمية الشروح الحديثية وقواعدها

د. فتح الدين بيانوني*

المقدمـــة:

تعد كتب الشروح واحدا من فروع المعرفة المهمة، التي لا يمكن الاستغناء عنها، لما تقدمه من خدمات في تبسيط النص وتقريبه للناس على مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم. وفي إطار هذا النوع من المعرفة، تأتي الشروح الحديثية التي تمثل -في رأي بعض العلماء- نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث. فقد نقل القِنَّوْجي (١٣٠٧هـ)، عن كتاب "مدينة العلوم"[٢] تعريف علم شرح الحديث بأنه: "علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية، والأصول الشرعية، بقدر الطاقة البشرية"[٣]. وقد اعتنى العلماء منذ وقت مبكر بشرح الأحاديث النبوية، وتعددت في ذلك مناهجهم، وتنوعت طرائقهم، متأثرين بالمدارس الفكرية التي تبنوها، والأهداف التي سعوا إلى تحقيقها.

وسيعمل هذا البحث على إبراز أهمية الشروح الحديثية؛ وبيان الوظيفة المعرفية التي تؤديها، والمهام التي تضطلع بها؛ والتعرف على أنواع تلك الشروح وأساليبها؛ إضافة إلى التنبيه إلى بعض الآداب التي ينبغي التحلي بها، والقواعد التي يجب مراعاتها عند الاشتغال بهذا الموضوع. وذلك في محاولة للتوصل إلى منهج علمي يضبط عملية شرح الأحاديث، ويساعد على فهمها

---

[١] **قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.**

[٢] مؤلفه محمد بن قطب الدين الرومي الأرنيقي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ. انظر **أبجد العلوم**، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨هـ)، ١٦٦/٢.

[٣] **أبجد العلوم**، صديق بن حسن القنوجي، ٣٣٦/٢.

بشكل صحيح، وينفي عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

فحين يغيب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، يغيب الفهم الصحيح لتلك النصوص، وتظهر التأويلات الفاسدة، ويعم الاضطراب في التعامل معها. وهنا تظهر الحاجة إلى تحديد منهج يعمل على تسديد المشتغلين في شرح الحديث، ووقايتهم من الخطأ في شرح نص الحديث أو تأويله.

ويشتمل البحث – في خطته المبدئية – على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: أهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الأول: تعريف الشروح الحديثية وأهميتها.

المبحث الثاني: نشأة الشروح الحديثية وأنواعها.

المبحث الثالث: آداب الاشتغال بشرح الحديث وقواعده.

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول
تعريف الشروح الحديثية وأهميتها

أولا: تعريف "الشروح الحديثية":

يتكون هذا المصطلح من كلمتين: "شروح" و"حديثية".

فـ"**الشروح**" في اللغة جمع شَرْح، وهو مصدر للفعل شَرَحَ، ويطلق الشرح على عدة معان، أشهرها[1]:

١- الشرح: الكشف والتوضيح والتفسير والبيان، يقال: شَرَحَ فلان أَمره أَي: أَوضحه وشَرَح مسأَلة مشكلة: بَيَّنها. وشَرَح الشيءَ يَشْرَحُه شَرْحاً وشَرَّحَه: فتَحَه وبَيَّنَه وكَشَفه. وكل ما فُتح من الجواهر فقد شُرِحَ أَيضاً، تقول: شَرَحْتُ الغامِضَ، إِذا فَسَّرْته. وجاء في مختار الصحاح ما نصه: "الشَّرْحُ: الكَشْف، تقول: شَرَحَ الغامض، أي: فسَّره. وبابه قَطَعَ"[2].

[1] انظر **لسان العرب**، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ٤٩٧/٢.

[2] **مختار الصحاح**، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، (مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م)، ص١٤٠.

٢- والشَّرْحُ والتَّشْريح: قَطْعُ اللحم عن العضو قَطْعاً. وقيل: قَطْعُ اللحم على العظم قطعاً، والقِطْعَةُ منه شَرْحة وشَرِيحة. وقيل: الشَّرِيحةُ القِطعةُ من اللحم المُرَقَّقَةُ.

وقد أشار المناوي إلى المعاني المتعددة لكلمة الشرح بقوله: "الشَّرح: أصله بسط اللحم، ومنه شرح الصدر، أي: بسطه بنور إلهي؛ وشرْح المشكل من الكلام: بَسْطه وإظهار ما خفي من معناه"[١].

والمعنى المناسب لهذا البحث هو الكشف والتوضيح والبيان.

و"**الحديثية**" نسبة إلى الحديث. والحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، ويطلق على الخبر قليله وكثيره[٢].

أما في اصطلاح المحدثين[٣]، فالحديث: ما أضيف إلى النبي محمد ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. وهو بهذا التعريف يرادف معنى السنة عند المحدثين. وبناء على هذا التعريف لا يدخل الحديث الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابي، أو المقطوع وهو ما أضيف إلى التابعي، في مُسمَّى الحديث. وهذا مذهب الإمامين الكِرماني والطيبي ومن وافقهما. وذهب كثير من المحدثين إلى أن الحديث يشمل الموقوف والمقطوع كذلك، وعرّفوا الحديث بأنه: ما أضيف إلى النبي محمد ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما أضيف إلى الصحابي والتابعي[٤].

أما **الشروح الحديثية**، فقد نقل القنَّوْجي (١٣٠٧هـ)، عن الأرنيقي[٥] تلميذ قاضي زاده موسى بن محمود الرومي في كتابه "مدينة العلوم" تعريف علم شرح الحديث بأنه: "**علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية**"[٦]. وهو بذلك يتفق مع ما أطلق عليه القنوجي في موضع آخر علم دراية

---

[١] **التوقيف على مهمات التعاريف**، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، بيروت /دمشق، ط١، ١٤١٠هـ)، ص٤٢٧.

[٢] انظر **لسان العرب**، ١٣١/٢؛ **ومختار الصحاح**، ص٥٣.

[٣] انظر **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)،٤٢/١-٤٣؛ **ومنهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، (دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص٢٦-٣٠.

[٤] انظر **تدريب الراوي**، للسيوطي، ٤٢/١-٤٣؛ **ومنهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، ص٢٦-٣٠.

[٥] هو محمد بن قطب الدين الرومي الأرنيقي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ١٦٦/٢.

[٦] **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٣٣٦/٢.

الحديث[1]، وعرَّفه – تبعاً لما ذكره حاجي خليفة – بقوله: "وهو **علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم**"[2].

والتعريف السابق يقصر معنى الحديث على ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، فلا يشمل ما أضيف إلى غيره من الصحابة والتابعين، مع أن كتب الحديث الشريف تحتوي على ما أضيف إلى النبي ﷺ، وهو مقصودها الرئيس، لكنها تحتوي أيضا على العديد من الآثار المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، وهو ما يدخل في مُسمَّى الحديث بالمعنى العام، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. والحال كذلك في كتب شروح الحديث، فهي تتناول ما أضيف إلى النبي ﷺ وما أضيف إلى غيره، ولا تقتصر على الأول.

ومراعاة لتعريف جمهور المحدثين للحديث، وواقع كتب الشروح الحديثية، يفضل إطلاق لفظ الحديث، وعدم تقييده بما أضيف إلى النبي ﷺ. وبناء على ذلك، يمكن تعريف **شرح الحديث**، بأنه: "**بيان المعنى المفهوم من الحديث بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية**".

وهو من الموضوعات التي تندرج في علم دراية الحديث، وهو: "علم يُتعرف منه: أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها"[3]. ويمكن تقسيم هذا العلم إلى قسمين: علم دراية السند، وعلم دراية المتن؛ وعند ذلك يكون "شرح الحديث" أحد فروع القسم الثاني، شأنه في ذلك شأن غريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، وأسباب ورود الحديث، ومختلف الحديث ومشكله.

فالوظيفة الرئيسة لعلم "شرح الحديث" هو تفسير الأحاديث وبيان معانيها، ولكننا نلاحظ أن عددا من كتب الشروح الحديثية لم يقتصر على الشرح والبيان، بل اشتمل على فوائد

---

[1] انظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ١٧/٢.

[2] **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٢٢٠/٢. وانظر **كشف الظنون**، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور بـ"حاجي خليفة"، (دار الكتب العملية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ١٣٥/١. ومما تجدر الإشارة إليه أن القنوجي أشار إلى الخلاف في تعريف علم الدراية، وعرض لتعريف ابن الأكفاني لعلم دراية الحيث في الموضع الذي أفرده لهذا العلم، فقال: "تقدم الكلام عليه في علم الحديث، وقال الشيخ شمس الدين الأكفاني السِّنجاري: دراية الحديث علم تتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواية وأصناف المرويات واستخراج معانيها". **أبجد العلوم**، ٢٨٥/٢. وانظر **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، لأبي عبد الله محمد بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني، (دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص١٠٧.

[3] **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، لابن الأكفاني، ص١٠٧.

متعلقة بعلوم أخرى من علوم الحديث والفقه، ومن ذلك:

- تخريج الحديث، وبيان طرقه، والحكم عليه صحة وضعفا.
- دراسة إسناد الحديث، وبيان مبهمه، وترجمة بعض رجاله، وكشف علله.
- إعراب ألفاظ الحديث، وشرح غريبه.
- بيان مختلف الحديث ومشكله، وناسخه ومنسوخه، وأسباب وروده.
- فقه الحديث.

وبناء على هذا ينبغي إعادة النظر في تعريف علم شرح الحديث، ومدى إمكانية وضع تعريف جديد له يشمل هذه الموضوعات؛ أو يعتمد التعريف السابق، وتكون تلك الموضوعات مكمِّلة له، وليست موضوعه الرئيس.

ثانيا– أهمية الشروح الحديثية:

تعد الشروح الحديثية أحد الفروع المهمة في علم الحديث، بل من العلماء من عدها علما مستقلا، فتعريف الشروح الحديثية عند حاجي خليفة[1]، والقنوجي مستدلا بكلام الأرنيقي[2]، يدل على ذلك. وهذا ما ذهب إليه صاحب "مفتاح السعادة ومصباح السيادة"[3]، حيث جعل من فروع علم الحديث العلوم التالية: "علم شرح الحديث. علم أسباب ورود الحديث وأزمنته. علم ناسخ الحديث ومنسوخه. علم تأويل أقوال النبي عليه الصلاة والسلام. علم رموز الحديث وإشاراته. علم غرائب لغات الحديث. علم دفع الطعن عن الحديث. علم تلفيق الأحاديث. علم أحوال رواة الأحاديث. علم طب النبي عليه الصلاة والسلام"[4].

وسواء تم عدُّ "شروح الحديث" علما مستقلا أو موضوعا رئيسا مندرجا ضمن علم معين، فإن كتب الشروح عامة، وكتب الشروح الحديثية خاصة، تحتل مكانة خاصة بين المصنفات

---

[1] انظر **كشف الظنون**، ١٣٥/١.

[2] انظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ١٦٦/٢؛ **والحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب السيد صديق حسن القَنَّوْجي، (دار الكتب التعليمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص١٠٠.

[3] هو الشيخ عصام الدين أحمد بن مصطفى، أبو الخير، المعروف بطاشكبري زاده، أورد فيه نحو خمسمائة علم وسماه، وجعله على طرفين، الأول: في خلاصة العلم، وذكر فيه ثمانية عشر وصية للطالبين، والثاني: في تعدد العلوم، وضمَّنه ثلاثة أقسام: إلهية واعتقادية وعملية، وجعل علم الأخلاق ثمرة كل العلوم. توفي سنة سبع وستين وتسعمائة. ثم ان ابنه الشيخ كمال الدين محمد نقله إلى التركية ببعض إلحاقات وتصرفات في مجلد كبير، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وألف. انظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٦/٢.

[4] **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١٤/١؛ وانظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٦٧/١.

العلمية، على اختلاف تخصصاتها وأنواعها. فشرح الحديث له مكانة خاصة عند العلماء، وقد روي عنهم تقديمه على السماع[1]. ولعل أول من أفرد فقه الحديث وعده نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث الإمام الحاكم (٤٠٥هـ)، فقد جعل النوع العشرين "معرفة فقه الحديث"، فهو ثمرة علوم الحديث على اختلاف أنواعها، وبه قوام الشريعة. ثم قال: "فأما فقهاء الإسلام – أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر – فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم"[2]. وتبعه في ذلك الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ)، فجعل النوع الثلاثين "غريب اللفظ وفقهه"، مع إشارته إلى أن فقه الحديث وظيفة الفقهاء، حيث يقول: "وأما فقه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك"[3].

ومن الملاحظ أن من جاء بعدهم من المحدثين — حسب استقراء الباحث – لم يتابعوهم على ذلك، فلم يجعلوا فقه الحديث نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث. ولعل السبب في ذلك أن فقه الحديث وظيفة الفقهاء أكثر منه وظيفة المحدثين، ومن اشتغل به من المحدثين أصبح محدثا وفقيها في الوقت نفسه، وهذا شأن عدد من المحدثين كالإمام أحمد والبخاري وغيرهم. وقد أكد الإمام السخاوي أن فقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب "صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام، كالشافعي ومالك وأحمد والحمادين والسفيانين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين"[4].

فلا غرابة — مع تقدم الزمن وكثرة الاختصاصات وتنوعها – أن يُفصل بين شرح الحديث وبين فقهه، ففهم معنى ألفاظ الحديث ومعناه الإجمالي أحد مهام المحدث ووظائفه، أما استنباط

[1] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق د. محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ)، ٢/١١١.

[2] **معرفة علوم الحديث**، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)،، ص١١٢.

[3] **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ)، ص٦٢.

[4] **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ)، ٣/٥٤.

الأحكام الشرعية فهو مهمة الفقيه المجتهد؛ وقد يمن الله تعالى على بعض العلماء بالجمع بين هاتين الوظيفتين، فذلك فضل الله يعطيه من يشاء. لكن الغريب أن لا يشتهر كون "شرح الحديث"، نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث في كتب مصطلح الحديث المتقدمة والمتأخرة! ولعل سبب ذلك الاكتفاء بـ"غريب الحديث"، فمعرفة الغريب تعين على فهم الحديث، والله تعالى أعلم.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الأثير فرّق بين معرفة الألفاظ ومعرفة المعاني، فقسّم العناية ببيان الحديث وتفسيره إلى قسمين: "أحدُهما: معرفة ألفاظه؛ والثاني: معرفة معانيه. ولاشك أن معرفَةَ ألفاظه مُقَدّمةٌ في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحْصُل التفاهم، فإذا عُرِفَتْ تَرَتَّبتِ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أوْلَى"[1]. وبناءً على ذلك يمكن القول: إن القسم الأول يختص بـ"غريب الحديث"، بينما القسم الثاني هو موضوع "شرح الحديث"، وهذا يؤكد ترابط هذين النوعين، والعلاقة الوثيقة بينهما.

وتضطلع كتب الشروح عامة بوظيفة معرفية تتجلى معالمها في ثلاثة أمور:

١- تقريب معنى النص الأصلي إلى الناس ونقله إليهم بشكل صحيح. وفهم معنى الحديث هو الخطوة الأولى للاشتغال بفقه الحديث، يقول الإمام السخاوي، بعد حديثه عن أهمية معرفة غريب الحديث، وبعض القواعد المتعلقة به: "ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث، والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه"[2].

٢- تحقيق إمكانية التواصل بين المتقدمين والمتأخرين، والمساهمة في عملية التراكم المعرفي.

٣- سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ، وتسهيل عملية التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

وتعمل كتب الشروح على تحقيق تلك الوظيفة المعرفية بجوانبها المتعددة، من خلال وسائل متعددة، لعل من أهمها ما يلي:

الوسيلة الأولى: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها.

الوسيلة الثانية: اختصار النص الأصلي، أو الزيادة فيه، أو ترتيب أفكاره.

---

[1] **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ٣/١.

[2] **فتح المغيث**، للسخاوي، ٥٤/٣.

الوسيلة الثالثة: تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي.

وفيما يلي شرح تفصيلي لتلك الوسائل:

الوسيلة الأولى: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها:

تظهر حاجة النص إلى التسهيل والبيان لأسباب متعددة، منها ما يعود إلى النص وكاتبه، ومنها ما يعود إلى قارئه ودارسه، وفيما يلي تفصيل لتلك الأسباب:

أ- الأسباب المتعلقة بالنص وكاتبه:

١- اختلاف أسلوب المؤلفين سهولة وصعوبة، ووضوحا وخفاء. فعندما يكون أسلوب المؤلف دقيقا وصعبا، عند ذلك تظهر الحاجة إلى الشروح لتسهيل تلك العبارات، وفهم غامضها، وحل مشكلها.

٢- اختلاف تاريخ النص والعصر الذي ينتمي إليه. فطريقة الكتابة وأسلوبها يختلفان من عصر إلى عصر، وكلما كان الفاصل الزمني أكبر كلما زاد احتمال الحاجة إلى الشرح والبيان، فما كُتب في القرن الثاني والثالث مثلا، قد يصعب إدراكه على كثير من أبناء هذا العصر. وهنا تأتي مهمة الشروح في تقريب النص القديم وتقديمه إلى الدارسين والقراء، وإبقاء صلة الوصل بين القديم والحديث من المؤلفات، بحيث يبني المتأخر على ما توصل إليه المتقدم، الأمر الذي يساعد على التراكم المعرفي والاستفادة من إنجازات السابقين.

٣- كون النص الأصلي مختصرا اختصارا شديدا. وهذا شأن كثير من المتون في العلوم المختلفة، حيث تتميز بالاختصار الشديد، فيتكلم فيها المصنِّف عن معان دقيقة بعبارات وجيزة تدل على المطلوب. وهنا تظهر الحاجة إلى بسط تلك العبارات الدقيقة وتوضيح غامضها، وبيان ما تشتمل عليه من معان ودلالات. وقد أشار إلى هذا السبب حاجي خليفة بقوله: "كمال مهارة المصنف، فإنه لجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كافيا في الدلالة على المطلوب، وغيره ليس في مرتبته، فربما عَسُر عليه فهم بعضها أو تعذَّر، فيحتاج الى زيادة بسط في العبارة، لتظهر تلك المعاني الخفية"[١].

[١] **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/٣٦-٣٧.

ب- الأسباب التي تعود إلى القارئ:

١- اختلاف قدرات الفرد وإمكاناته بين مرحلة وأخرى. فالإنسان نفسه تختلف قدراته الفكرية والعلمية حسب نضجه العقلي وتحصيله العلمي. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح لتقرب النص الأصلي لمختلف الشرائح العمرية، بطريقة تناسب هذه الشريحة أو تلك.

٢- اختلاف قدرات الناس وإمكاناتهم. فإمكانات الناس وقدراتهم متفاوتة، حتى في مجال التخصص الواحد والبيئة الواحدة، فما يراه بعض الناس كلاما غامضا يعسُر فهمه، قد يفهمه غيرهم بيسر وسهولة، وهذا أمر مشاهد محسوس، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح لتقرب النص الأصلي للناس على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم.

٣- اختلاف اختصاصات الناس، واهتماماتهم. فالمتعلم يختلف عن العامي، والمتخصص في مجال معين من مجالات العلم والمعرفة، يختلف عن زميله المتخصص في ميدان آخر. وهذه الاختلافات لها أثرها في فهم النصوص واستيعابها، فتأتي هذه الشروح لتقريب النص إلى من يحتاجه من أصحاب الاختصاصات والاهتمامات المتنوعة.

٤- تباين الواقع الثقافي بين الكاتب والقارئ، بسبب عامل الزمان أو المكان، فلا يخفى أثر الواقع الثقافي في تطوير قدرات المرء وصبغها بصبغة محددة، بحيث تجعله يألف ما كتب في بيئته وينسجم معه، وفي مقابل ذلك قد لا ينسجم مع كتابات لمؤلفين آخرين ينتمون إلى بيئة ثقافية مختلفة، الأمر الذي قد يؤثر على قدرته على إدراك بعض النصوص واستيعابها. وبذلك تعمل كتب الشروح على سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ، وتسهل التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

الوسيلة الثانية: اختصار النص الأصلي، أو الزيادة فيه، أو ترتيب أفكاره:

لا تقتصر مهمة كتب الشروح على تسهيل عبارة النص الأصلي، وبيان ما اشتمل عليه من معان وأفكار، بل قد يعمل الشارح في بعض الأحيان على تجريد النص الأصلي عن بعض الأمور التي لا علاقة لها مباشرة بموضوعه، والتي قد تصرف القارئ عن فهم موضوعه الرئيس واستيعابه، كاختصار بعض المقدمات أو الاستطرادات، اعتمادا على وضوحها أو لكونها متعلقة بعلم آخر، أو حذف بعض الاستطرادات التي يقع فيها بعض المصنفين. كما قد يشعر الشارح أحيانا بالحاجة

إلى إضافة بعض المقدمات التي تُمهِّد لموضوع النص الأصلي، أو بيان علل ما أورده الكاتب الأصلي، وغير ذلك مما يساعد على استيعاب النص الأصلي. وقد يرى من المناسب كذلك العمل على ترتيب بعض أفكار النص الأصلي ترتيبا جديدا يعين على إدراك مقصوده[1].

الوسيلة الثالثة: تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة:

هناك نوع من النصوص يصاغ بأسلوب لطيف، وأساليب بيانية متنوعة، وألفاظ متشابهة، مما يجعل النص محتملا لأكثر من معنى. وهنا تأتي مهمة الشارح في تأويل النص الأصلي وبيان غرض المؤلف ومقصوده[2]. وكم أوقع الفهم المتسرع لبعض النصوص في سوء فهم لبعض المؤلفات، واتهام لمؤلفيها. وهنا تأتي مهمة كتب الشروح في تأويل كلام المصنِّف على وجهه، وفهمه بطريقة صحيحة تنسجم مع مراد صاحبه، ودفع ما قد يكتنف النص الأصلي من غموض يصرف الناس عن الفهم الصحيح له.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي:

قد يقع في بعض التصانيف شيء من السهو والغلط[3]، سواء كان ذلك الخطأ كتابيا، أو لغويا، أو تكرارا غير مقصود، أو توثيقا غير صحيح، وذلك بعزو النص إلى غير قائله أو راويه، ونحو ذلك من الأخطاء التي لا يسلم منها أي باحث أو مصنِّف. وهنا تأتي مهمة الشارح في بيان ما أخطأ فيه المؤلف الأصلي، والعمل على تصحيحه.

تلك هي أهم الوسائل التي تستخدمها كتب الشروح عامة، وتشترك الشروح الحديثية معها في هذه الوسائل والمهام، فهي تسعى إلى شرح الأحاديث النبوية من خلال الوسائل والخطوات التالية:

١- بيان معاني ألفاظ الحديث ودلالاتها. فالخطوة الأولى في شرح النص وفهمه هو شرح غريبه وغامضه. وفي ذلك يقول الإمام ابن الأثير: ولاشك أن معرفَةَ ألفاظ الحديث

---

[1] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٧/١.

[2] انظر المرجع نفسه.

[3] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٧/١.

"مُقَدّمةٌ في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحْصُل التفاهم، فإذا عُرِفَتْ تَرتَّبتِ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أوْلَى"[1]. وقد اعتنى العلماء ببيان "غريب الحديث" عناية خاصة، وأفردوا له مصنفات مستقلة، منذ أواخر القرن الثاني الهجري، وبداية القرن الثالث الهجري[2].

٢- اختصار بعض الروايات التي سبق شرحها، أو زيادة بعض الروايات لتوضيح معنى الرواية الأصلية. فكثيرا ما يستعين الشارح في سبيل بيان المعنى الصحيح للأحاديث النبوية بالروايات المتعددة للحديث نفسه، لما قد تشتمل عليه من رواية بالمعنى، أو زيادات في الألفاظ، تعين على فهم المراد من الحديث بشكل صحيح. كما قد يستعين بعرض روايات أخرى في المسألة التي يتعلق بها الحديث، الأمر الذي يعين على إيجاد تصور كلي للمسألة التي يتناولها.

٣- تحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة، فنصوص الحديث الشريف منها ما هو محكم واضح الدلالة، ومنها ما هو مختلف أو مشكل لتعارضه مع نصوص شرعية أخرى، أو متشابه يحتمل أكثر من معنى. وهنا تأتي مهمة الشروح الحديثية في بيان المعنى المراد من الأحاديث المختلفة والمشكلة والمتشابهة[3]، فقد اعتنت هذه الشروح عناية خاصة بمختلف الحديث ومشكله ومتشابهه، وحرصت على تقديم المعنى الصحيح للأحاديث المحتملة؛ بل إن بعض العلماء قد خص هذا النوع من الأحاديث بشروح خاصة به،

---

[1] النهاية **في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، ١/٣.

[2] قال الإمام السيوطي: "وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنفه النضر بن شميل (٢٠٤هـ)، قاله الحاكم، وقيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ)، ثم النضر، ثم الأصمعي، وكتبهما صغيرة قليلة. ألف بعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) كتابه المشهور، فاستقصى وأجاد، وذلك بعد المائتين؛ ثم تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ما فات أبا عبيد في كتابه المشهور؛ ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما في كتابه المشهور ونبه على أغاليط لهما؛ فهذه أمهاته، أي أصوله. ثم ألف بعدها كتب كثيرة، فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة". انظر **تدريب الراوي**، للسيوطي، ٢/١٨٤.

[3] اخترت في دراسة سابقة تعريف مشكل الحديث بأنه: ما تعارض ظاهره مع الأدلة والقواعد الشرعية، والحقائق العلمية والتاريخية. انظر مقال "**مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة**"، د. فتح الدين بيانوني، (مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٢، العدد ١، يوليو ٢٠٠٥م)، ص٣٧-٦١. كما اخترت تعريف المتشابه بأنه: ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن. انظر مقال "**المتشابه في متن الحديث الشريف: دراسة تأصيلية مقارنة**"، د. فتح الدين بيانوني، بحث معد للنشر.

نحو: "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة الدينوري؛ و"بيان مشكل الآثار"، و"شرح معاني الاثار" للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي؛ و"بيان مشكل الآثار" للأستاذ محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني.

٤- تصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي. فقد يقف شارح كتب الحديث على خطأ في تصنيف الكتاب، أو خطأ في رواية حديث ما أو سهو من أحد رواته، فينبه إلى ذلك الخطأ، ويبين وجه الصواب.

المبحث الثاني
نشأة الشروح الحديثية، وأنواعها، وأساليبها

أولا: نشأة الشروح الحديثية:

نشأت ظاهرة شرح الحديث وبيان معناه مع ظهور الرواية، أي منذ عصر النبي ﷺ، فقد كان عليه الصلاة السلام يبين للصحابة رضوان الله عليهم ما غاب عنهم من معاني ألفاظ الحديث ودلالاته، لكن ذلك كان على نطاق ضيق مقارنة مع شرح آيات القرآن الكريم وتفسيرها، نظرا لطبيعة الحديث الشريف، فهو بيان وتفسير في أصله، قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ النحل:٤٤، فوظيفته ﷺ هي البيان والتوضيح لما جاء في القرآن، فكان يخاطب الناس بما يفهمونه، لكن قد ترد لفظة على لسان النبي ﷺيغيب معناها عن بعض الأصحاب، فكانوا يسألون رسول الله ﷺ عنها. ففي حديث عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل». قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة»[1]، وفي رواية: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم»[2].

وهكذا بدأت العناية ببيان معنى ألفاظ الحديث ومدلولاته، على نطاق ضيق، وبشكل شفهي غالبا، واستمر الحال على ذلك إلى أن انتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخل في

[1] **صحيح البخاري**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، كتاب الطب، باب لا عدوى، حديث رقم: ٥٤٤٠، ٥/٢١٧٨.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الطب، باب الطيرة، حديث رقم: ٥٤٢٢، ٥/٢١٧١.

الإسلام كثير من غير أصحاب اللسان العربي، وانتشرت العجمة بين العرب أنفسهم، فعند ذلك أصبحت الحاجة إلى التفسير والبيان لألفاظ الحديث ومعانيه أكثر وضوحا وإلحالحا، وظهرت عدد من المصنفات المتخصصة في الموضوع، لعل من أول ما وصل إلينا منها كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)[1].

ويمكن أن يؤرخ لظهور المصنفات في شرح الحديث ببداية القرن الثالث الهجري، كما يدل عليه استقراء المصنفات المتخصصة في ذلك. وبناء على ما ورد في الكتب المتخصصة في المصنفات الحديثية حول هذا النوع من التصنيف، ويمكن القول بأن هذا النوع من المصنفات كان في بداية أمره متعلقا بموطأ الإمام مالك والصحيحين. وفيما يلي عرض لبعض كتب الشروح الحديثية منذ نشأتها إلى القرن السابع الهجري، مرتبة حسب التسلسل التاريخي[2]:

١- شرح الموطأ لعبد الملك بن حبيب بن سليمان المالكي القرطبي، المتوفى سنة (٢٣٩هـ). وهو أقدم مصنف في شرح الحديث، حسب استقراء الباحث.

٢- "إعلام السنن"، للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي (٣٨٨هـ)، وهو شرح لطيف على صحيح البخاري فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة. وله كتاب آخر باسم "معالم السنن"، شرح في سنن أبي داود.

٣- "شرح البخاري" للإمام أبي الحسن علي بن خلف، الشهير بابن بطال المغربي المالكي (٤٤٩هـ) وغالبه فقه الإمام مالك، من غير تعرض لموضوع الكتاب.

٤- "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، و"الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار"، للإمام يوسف بن عبد البر بن محمد النمري القرطبي (٤٦٣هـ). قال الإمام ابن حزم في التمهيد: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟"[3].

---

[1] انظر **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، للخير آبادي، د. محمد أبو الليث، (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ص٣٢٣-٣٢٤.

[2] انظر **فتح المغيث**، للسخاوي، ٣/٥٤-٥٥؛ و**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص١٩٦؛ و**كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/٥٥٥، ٢/١٠٠٥، ١٣١٥، ١٩٠٨؛ و**أبجد العلوم**، للقنوجي، ٢/٢٣٣-٢٣٤؛ و**الحطة**، للقنوجي، ص٢٠٤-٢٠٦.

[3] **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٣/١٥٠. وانظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣/١٤٠٨.

٥- "المعلم بفوائد كتاب مسلم"، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (٥٣٦هـ)، اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه.

٦- "إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم"، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (٥٤٤هـ)، كمّل به المعلم للمازري.

٧- "القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس"، و"عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي"، للقاضي الحافظ أبي بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة (٥٤٣هـ).

٨- "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ)، وهو شرح على مختصر له، ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه، شرح غريبه ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه.

٩- "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، للإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) وهو شرح متوسط مفيد.

ثانيا: أنواع الشروح الحديثية:

يمكن تقسيم كتب الشروح باعتبارات متعددة:

فباعتبار الأحاديث التي تتناولها، يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة[١]:

١- **كتب متخصصة في شرح حديث معين**. وذلك بأن يختار المؤلف حديثا معينا، فيعمل على دراسته وبيان معناه ودلالاته. ومن ذلك شرح حديث أم زرع للقاضي عياض المتوفى سنة (٥٤٤هـ)[٢]؛ و"منتهى الأعمال في شرح حديث إنما الأعمال"، للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)[٣]؛ و"المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية"، و"شرح حديث أم زرع"، للشيخ أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني صاحب تاج العروس شرح القاموس، المتوفى بمصر سنة (١٢٠٥هـ)[٤].

٢- **كتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة**. وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث معينة ثم يقوم بشرحها، نحو "الإلمام في أحاديث الأحكام"، للشيخ تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد الشافعي، المتوفى سنة (٧٠٢هـ). "فقد جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة

---

[١] قسمها صاحب كشف الظنون إلى قسمين فقط، وهما الأول والثالث، انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١٠٣٦/٢-١٠٤٠.

[٢] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١٠٣٩/٢.

[٣] انظر المرجع السابق، ١٨٥٢/٢.

[٤] انظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ١٢/٣؛ و**الرسالة المستطرفة**، للكتاني، ص٨٢.

بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه"[1].

٣- **كتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين.** وذلك أن يعمد الشارح إلى كتاب من كتب الحديث فيشرح أحاديثه، نحو شرح الإمام النووي لصحيح الإمام مسلم، وشرح الحافظ ابن حجر والإمام العيني لصحيح البخاري. ويدخل في ذلك شرح كتب "المختارات"، وهي كتب الحديث التي تحتوي أحاديث مختارة من أكثر من كتاب من كتب الحديث، إذا شرحها غير مؤلفها. ككتاب "رياض الصالحين"، و"الأربعين النووية" للإمام النووي، فقد اعتنى بهما عدد من العلماء بعده، وقاموا بشرحهما.

وباعتبار حجمها إلى ثلاثة أقسام:

١- **شروح صغيرة ومختصرة:**

وذلك نحو "التنقيح" للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ). وهو شرح مختصر لصحيح البخاري في مجلد واحد، قصد فيه مؤلفه إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف، منتخبا من الأقوال أصحها، ومن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة، والرمز بالإشارة، وإلحاق فوائد"[2].

ومن الشروح المعاصرة المختصرة شرح الدكتور مصطفى البغا لصحيح البخاري، حيث يقول في مقدمته: "وبهذه الشروح الموجزة للأحاديث والآيات والآثار، أكون قد وضعت بين يدي المسلم الراغب بالتعرف على السنة، والاطلاع على الإسلام من منابعه الأصلية، نسخة لهذا الكتاب الجليل، مشروحة بما يسد الحاجة ويلبي الرغبة، بحجم صغير لا يزيد عن حجم المتن كثيرا، بحيث يسهل تداوله واقتناؤه"[3].

ومن مميزات هذه الشروح ما يلي:

- سهولة اقتنائها وتداولها.
- سرعة الوصول فيها إلى المطلوب.

---

[1] **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١٥٨/١.

[2] المرجع السابق، ٥٤١/١.

[3] **صحيح البخاري**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، المقدمة، ٢/١.

٢- شروح متوسطة:

ومن ذلك شرح صحيح البخاري للعلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (٧٨٦هـ)، واسمه: "الكواكب الدراري"، وهو شرح وسط مشهور، جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد[١].

وكذلك شرح صحيح مسلم للإمام النووي (٦٧٦هـ)، وهو "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، يقول الإمام النووي في مقدمته: "وأما صحيح مسلم رحمه الله فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم فى جمع كتاب شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات ولا من المطولات المملات، ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات، لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار ولا زيادات عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح المخلوقات صلى الله عليه وسلم صلوات دائمات لكنى أقتصر على التوسط، وأحرص على ترك الإطالات، وأوثر الاختصار فى كثير من الحالات"[٢].

٣- شروح كبيرة:

ومن أمثلتها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر بن عبد البر (٤٦٣هـ)، "فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم، مع الكلام على متونها، وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، وهو كتاب كبير الجرم في سبعين جزءا، غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله"[٣].

ومن الشروح الكبيرة كتاب "فتح الباري"، وهو من أعظم شروح البخاري، للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، وهو شرح كبير في عشرة أجزاء، ومقدمته في جزء[٤].

و"عمدة القاري" لبدر الدين قاضي القضاة، محمود بن أحمد العيني الحنفي (٨٥٥هـ). وهو شرح كبير لصحيح البخاري في عشرة أجزاء وأزيد[٥].

---

[١] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٥٤١/١.

[٢] **صحيح مسلم بشرح النووي**، للإمام يحيى بن شرف النووي، (دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ٤/١-٥.

[٣] **الرسالة المستطرفة**، للكتاني، ص١١٤.

[٤] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٥٤١/١.

[٥] انظر المرجع نفسه.

ومن الشروح الكبيرة كتاب "إكمال المعلم"، وهو شرح لصحيح الإمام مسلم، للإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشناني الأبي المالكي، المتوفى سنة (٨٢٧هـ)، وهو في أربع مجلدات، ضمّنه كتب شرّاح صحيح مسلم الأربعة: المازري، وعياض، والقرطبي، والنووي، مع زيادات مكملة وتنبيه[١].

ثالثا: أساليب الشروح:

أشار حاجي خليفة إلى وجود ثلاثة أساليب لكتب الشروح عامة[٢]:

الأول: أن يقدم الشارح شرحه للنص بقوله: "أقول"، تمييزاً لكلامه عن كلام صاحب النص الأصلي. ومن أمثلة ذلك: شرح المقاصد، وشرح الطوالع للأصفهاني، وشرح العضد. وأما المتن فقد يكتب في بعض النسخ بتمامه، وقد لا يكتب لكونه مندرجا في الشرح بلا تمييز. وهذا الأسلوب خاص فيما يبدو بغير كتب الحديث.

الثاني: أن يبدأ الشارح شرحه بذكر العبارة أو الجملة التي يراد شرحها، ويسبقها بكلمة: "قوله". ومن الأمثلة على هذا النوع من الشرح شرح البخاري للكرماني، وابن حجر، والعيني، ونحوها.
وفي مثل هذا النوع من الشرح لا يلتزم الشارح بالمتن الأصلي، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة. وقد يكتب بعض الشراح النص الأصلي بتمامه في أعلى الصفحة أو في الهامش، وهذا مما يزيد نفع الكتاب.

الثالث: أن يمزج الشارح بين النص الأصلي والشرح، ويقال له: شرح ممزوج، تُمزج فيه عبارة المتن والشرح. ويتم التمييز بين المتن والشرح باستخدام حرف "م" للمتن، و"ش" للشرح؛ أو بوضع خط فوق المتن، أو بوضع المتن الأصلي بين قوسين. وهو طريقه كثير من الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط[٣]. ومن أمثلة ذلك كتاب إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقسطلاني، (٩٢٣هـ)، ومرقاة المفاتيح شرح مشطاة المصابيح، للشيخ علي القاري (١٠١٤هـ).

---

[١] انظر **الحطة**، للقنوجي، ص٢٠٤-٢٠٦.

[٢] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٧/١. وقارن مع **أبجد العلوم**، للقنوجي، ١٩٢/١-١٩٣؛ و**الحطة**، للقنوجي، ص١٠١.

[٣] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٧/١.

المبحث الثالث
آداب الاشتغال بشرح الحديث وقواعده

أولا: آداب الاشتغال بشرح الحديث[1]:

الاشتغال بشرح النصوص عامة، ونصوص الأحاديث خاصة، يتطلب آدابا معينة، ينبغي لمن تصدى له التحلي بها، ولعل أهم هذه الآداب.

١- إخلاص النية لله تعالى، بحيث يكون الهدف من ذلك خدمة حديث رسول الله ﷺ، والعمل على نشر معانيه ودلالاته وتبليغها للآخرين، استجابة لأمره ﷺ: «بلغوا عني ولوآية»[2].

٢- الوفاء بما التزمه الشارح من شرح النص، وعدم التقصير في ذلك، وبذل الجهد لتحقيق ما التزمه بقدر الاستطاعة[3]، فالله تعالى قد كتب الإحسان في كل شيء، وفي الحديث الشريف: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»[4].

٣- الدفاع عما جاء به صاحب الكتاب الأصلي، وحمله على وجه صحيح ما وجد إلى ذلك سبيلا، ليكون شارحا غير ناقض وجارح، ومفسِّرا غير معترض. فإذا عثر على ما لا يمكن حمله على وجه صحيح، فحينئذ ينبغي أن يتلطف في التنبيه عليه[5].

٤- الالتزام بالعدل والإنصاف في نقد ما جاء في الكتاب الأصلي، وتجنب الغي والاعتساف في رد ما فيه من الخطأ والسهو، فالإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من محالها المتفرقة؟[6] وقد قيل: "الإنسان في فسحة من عقله،

---

[1] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/٣٧-٣٨؛ **والحطة**، للقنوجي، ص١٠١-١٠٢.

[2] جزء من حديث أخرجه البخاري في **صحيحه** عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم: ٣٢٧٤،٣/١٢٧٥.

[3] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/٣٨؛ **وأبجد العلوم**، للقنوجي، ١/ ١٩٢؛ **والحطة**، للقنوجي، ص١٠١.

[4] جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم عن شداد بن أوس ﷺ قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، فليرح ذبيحته». **صحيح مسلم**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤادعبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ)، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث رقم: ١٩٥٥، ٣/١٥٤٨.

[5] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/٣٨؛ **وأبجد العلوم**، للقنوجي، ١/ ١٩٢؛ **والحطة**، للقنوجي، ص١٠١.

[6] المراجع نفسها..

وفي سلامة من أفواه جنسه، ما لم يضع كتابا أو لم يقل شعرا ". وقال آخر: "من صنَّف كتابا فقد استشرف للمدح والذم، فإن أحسن فقد استهدف من الحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرَّض للشتم والقذف"[1].

٥- التزام الأدب في نقد الآراء والأفكار، وتصحيح السهو والأخطاء. فينبغي البعد عن التصريح، واعتماد أسلوب التعريض، كأن يُكنَّى باستخدام الفعل المبني للمجهول، نحو: قيل، واعتُرض، وأجيب، وما شابهها من الألفاظ، أو يُقال: قال بعض الشراح، أو جاء في بعض الشروح. وقد دأب الفضلاء من سلف هذه الأمة وخلفها على التأدب في الرد على المتقدمين، تقديرا لجهودهم واجتهاداتهم، وتعظيما لحقهم ومكانتهم، وتنزيها لهم عما يُفسد اعتقاد المبتدئين فيهم. و"لله در صاحب مشكاة المصابيح حيث قال: فإذا وقفت عليه فانسب القصور إليّ لقلة الدراية، لا إلى جناب الشيخ رفع الله قدره في الدارين، حاشا لله من ذلك"[2].

٥- عدم التركيز على الأخطاء وإبرازها، بل يبينها بكل تواضع وتقدير للمؤلف الأصلي، مع التماس العذر له في ذلك، كالانشغال بالبحث، وعدم التفرغ للمراجعة والتهذيب، واحتمال كون الخطأ من الناسخين وليس من الراسخين، أو السهو، ونحو ذلك[3]. فالكمال لله وحده، والبشر مجبولون على النقص، ولا يكادون يسلمون من الخطأ في أفعالهم وأقوالهم وتأليفهم. وقديما قال الشاعر:

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

٦- الإشارة إلى النص الأصلي عند التصحيح والتعديل، وعدم الاكتفاء ببيان الصواب في اجتهاد الباحث، وحذف النص الأصلي، فربما كان النص الأصلي هو الصواب، ولكن أخطأ الشارح ففهمه على غير وجهه.

ثانيا: قواعد الاشتغال بشرح الحديث:

لكل علم من العلوم قواعده الخاصة، تنير الطريق للمشتغل به وتضبط سيره، وفي هذا المطلب سيتم عرض بعض القواعد المهمة للاشتغال بعلم شرح الحديث، في محاولة لتحديد معالم

[1] **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٨/١.

[2] **الحطة**، للقنوجي، ص١٠١-١٠٢.

[3] انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٨/١؛ و**أبجد العلوم**، للقنوجي، ١/ ١٩٢؛ و**الحطة**، للقنوجي، ص١٠١.

منهج يضبط عملية شرح الأحاديث، ويعمل على تسديد المشتغلين بها، ووقايتهم من الخطأ في شرح الحديث أو تأويله. فحين يغيب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، يغيب الفهم الصحيح لتلك النصوص، وتظهر التأويلات الفاسدة، ويعم الاضطراب في التعامل معها. وفيما يلي عرض لتلك القواعد:

١- التعرف على درجة الحديث من حيث القوة والضعف، قبل الخوض في دراسته وتفسيره، فلا يُشتغل بالأحاديث الضعيفة ضعفا شديدا والموضوعة. فينبغي للباحث أن لا ينشغل بدراسة حديث واه أو موضوع، ويُضيع الوقت والجهد في ذلك، فهذا بذل للجهد في غير محله. وقد نقل العجلوني في تعليقه على حديث: «الأرضون سبْع، في كل أرض نبي كنبيكم»، حُكْمَ البيهقي عليه بالشذوذ مع صحة إسناده، ثم نقل عن الإمام ابن حجر الهيتمي المكي في فتاويه قوله: "إذا تبين ضعف الحديث، أغنى ذلك عن تأويله؛ لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة"[١].

ولم أستثن الروايات الضعيفة ضعفا خفيفا، لاختلاف آراء العلماء في التصحيح والتضعيف من جهة، ولما يذهب إليه بعض أهل العلم من الاحتجاج بتلك الروايات في فضائل الأعمال، بل في الأحكام إذا لم يرد في الباب غيرها، من جهة أخرى[٢].

٢- الحديث الشريف جاء بلسان عربي مبين، ولذلك ينبغي أن يكون تفسيره وتأويله مضبوطا بقواعد اللغة العربية، وأساليب العرب في البيان[٣]. وقد ألمح العلماء إلى هذا الشرط في تعريفهم لشرح الحديث بأنه: "علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية"[٤]. وقولهم في تعريف علم دراية الحديث بأنه: "علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال

---

[١] **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق الأستاذ أحمد قلاش، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ)، ١٢٣/١. ومع قول الإمام ابن حجر ذلك، فإنه ذكر وجها من أوجه التأويل.

[٢] انظر **تدريب الراوي**، للسيوطي، ٢٩٨/١-٢٩٩؛ و**شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، جمع وترتيب عبد الله سراج الدين، (مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، ص٦٣-٦٥.

[٣] انظر **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، لإبراهيم العسعس، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص١٠٢.

[٤] **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٣٣٦/٢.

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم"[1].

٣- الأصل في تفسير النصوص الأخذ بالظاهر، وحمل اللفظ على الحقيقة، ولا يُلجأ إلى التأويل والمجاز إلا عند وجود قرينة تستدعي ذلك[2]. ولذلك ينبغي الحذر من التعسف في تفسير النصوص وتحميلها مالا تحتمله.

٤- الفصل بين عالم الغيب عالم الشهادة، فلكل عالم مقاييسه الخاصة التي ينبغي أن تستخدم في دراسته وتفسيره. فلا يجوز تحكيم العقل في الأمور الغيبية الخارجة عن حدود إدراكه. والقاعدة في أخبار الغيب، "إذا صح النقل شهد العقل"[3].

فالنصوص الشرعية نوعان، منها ما يخضع لموازين العقل ومقاييسه، ومنها ما لا يخضع لتلك الموازين والمقاييس، وتختلف طريقة المسلم في التعامل مع هذين النوعين من النصوص، فبينما يُعمل عقله في نصوص النوع الأول من أجل فهم حقيقتها واستنباط الأحكام منها والوقوف على علتها وحكمتها، وعرضها على مقاييس العقل وموازينه، فإنه يقف أمام النوع الثاني موقف التسليم والانقياد متى صح الخبر عن رسول الله ﷺ، لأن العقل يقر بكونها تتجاوز طاقته وقدرته، فينصرف الجهد إلى التحقق من صحة روايتها، والتدقيق في فهمها وتأويلها على شكل صحيح، ومن ثَمّ التسليم بما جاءت به والخضوع لها، كما هو الحال في أخبار الغيب واليوم الآخر.

وإذا لم يراع هذا التفريق بين النصوص، ووقع الخلط بين هذين النوعين، وتصدى العقل لما لا يقدر على الإحاطة به، عند ذلك يضل العقل طريقه ويتخبط في متاهات الظلام. فلا يُقبل من كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ في أنباء الغيب مثلا، أن يقدم رأيه على نص الرسول ﷺ، فالدخول في مثل هذه الأمور بمجرد الرأي، ودون الاستهداء بهدي الله تعالى، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه سبيل للضلالة والبعد عن الحق والصواب[4].

---

[1] **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ١/١٣٥. وانظر **أبجد العلوم**، للقنوجي، ٢/٢٢٠.

[2] انظر **دراسة نقدية**، للعسعس، ص١٠٣.

[3] المرجع السابق، للعسعس، ص١٠٥.

[4] **درء تعارض العقل والنقل**، للإمام ابن تيمية الحراني، ١/٨٥.

ونقل القسطلاني في شرح البخاري عن التُّورِبُشتي[1] -في شرحه لقوله ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ - أُرَاهُ- أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ»[2]- قوله: "حق الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية، ومعادن الحكم الإلهية، أن لا يُتكلم في الحديث وأخواته بشيء. فإن الله تعالى خص رسوله ﷺ بغرائب المعاني، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصُر عن بيانه باغُ الفهم، ويكِل عن إدراكه بصرُ العقل"[3]. فالنصوص لا تأتي بما يستحيل في العقل، لكنها ربما أتت بما لا يدركه العقل، وبما يحكم العقل بأنه ليس من اختصاصه البحث في حقيقته.

ونقل الشيخ القاسمي عن شيخه محمد الطندتائي الأزهري ثم الدمشقي، ما كتبه تعليقا على سؤال في فتاوى الحافظ ابن حجر في الميت إذا أُلحد في قبره هل يُقعد ويُسأل؟: "اعلم أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعني، وقد ورد: «من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه»[4]. وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني، لأن الله تعالى لم يكلفنا بمعرفة حقائق الأشياء، وإنما كلفنا بتصديق نبيه ﷺ في كل ما جاء به، وامتثال أمره واجتناب نهيه... فالواجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه، وإن لم يُفهم معناه. فلا تُضيِّع وقتك في الاشتغال بما لا يعنيك"[5]. فلا يصح أن يقال في مثل هذه المسائل: إنها مما يخالف العقل، أو لا يمكن للعقل أن يقبلها، بل هي مما لا يقدر العقل على إدراكه، لأنها خارجة عن مجاله وقدراته.

٥- الوحي الصحيح لايعارض العقل الصريح. قاعدة من القواعد المهمة التي ينبغي أن يُسلِّم بها الباحث في شرح الحديث الشريف.

---

[1] هو الإمام شهاب الدين فضل الله بن حسن توفي سنة٦٦١هـ أو ٦٨٥، انظر **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، ٣٧٢/١، ١٧١٩/٢.

[2] الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ١١٩٩/٣؛ وأخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، حديث رقم: ٢٣٨، ٢١٢/١.

[3] **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ص٣٠٤.

[4] أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، وقال: حديث غريب، انظر **سنن الترمذي**، ٥٥٨/٤. ونقل المباركفوري تحسين الإمام النووي لهذا الحديث. انظر **تحفة الأحوذي**، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، (دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ)، ٥٠٠/٦.

[5] **قواعد التحديث**، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، ص٣٠٤-٣٠٥.

يقول الإمام ابن تيمية: "والعقل الصريح دائما موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق و الميزان، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم"[1]. فثمة فرق بين ما يحكم العقل باستحالته، وبين ما يعجز عن معرفته وإدراكه، وبناء على ذلك، فأي تناقض بدا بين النقل والعقل، يعود إلى كون النقل غيرَ صحيح، أو كون العقلِ غيرَ صريح.

٦- فهم الحديث من خلال طرقه الأخرى. فقد يأتي في بعض طرقه زيادة ألفاظ، تعين على فهم مراد الحديث بدقة[٢].

ومن أمثلة ذلك ما فعله الحافظ ابن حجر في شرحه لقوله ﷺ للمسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، وافعل ذلك في صلاتك كلها»[٣]. يقول الحافظ: "ووقع فيه في بعض طرقه: «ثم اقرأ، إن كان معك قرآن، فإن لم يكن فاحمد الله وكبر وهلل». فإذا جُمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن، فإن عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر، وإلا انتقل إلى الذكر. ويحتمل الجمع أيضا أن يقال: المراد بقوله: «فاقرأ ما تيسر معك من القرآن»، أي: بعد الفاتحة، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»"[٤].

ومن الأمثلة على ذلك أيضا شرح الحافظ ابن حجر لحديث: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم، فحدثوني ما هي»؟[٥]، ومحاولة الربط بينه وبين ما ألمح إليه

---

[١] **مجموع الفتاوى**، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ٤٤٤/١٧. وانظر درء تعارض العقل والنقل، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، (دار الكنوز الأدبية، الرياض،١٣٩١هـ)، ٥٤/٣.

[٢] انظر **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، لإبراهيم العسعس، ص١٠٨.

[٣] جزء من حديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، عن أبي هريرة ﷺ في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، حديث رقم: ٧٢٤، ٢٦٣/١. ومسلم في **صحيحه**، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم: ٣٩٧، ٢٩٨/١.

[٤] **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ)، ٢٤٣/٢.

[٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، حديث رقم: ٦١، ٣٤/١.

البخاري في الترجمة من التسوية بين عدد من صيغ الأداء الصريحة، فقال: "فإن قيل: فمن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة، ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور؟ فالجواب: أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب: (فحدثوني ما هي)، وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير: (أخبروني)، وفي رواية عند الإسماعيلي: (أنبئوني)، وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم: (حدثوني ما هي)، وقال فيها: فقالوا: أخبرنا بها. فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة"، ثم عرض لخلاف العلماء في ذلك بالنسبة إلى الاصطلاح، مبينا الحاجة إلى التفريق بين تلك الصيغ [1].

٧- فهم الحديث في ضوء سبب وروده إن كان له سبب ورود. فكثيرا ما يعين معرفة سبب ورود الحديث في التوصل إلى فهم الحديث بشكل صحيح، وتحديد المراد منه بدقة، فالعلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

وسبب الحديث هو: ما صدر الحديث عن النبي ﷺ لأجله[2]. ونقل السيوطي عن البلقيني قوله: "والسبب قد يُنقل في الحديث... وقد لا ينقل فيه، أو ينقل في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به، فبذكر السبب يتبين الفقه في المسألة"[3]. ثم ذكر مثالا على ذلك حديث: «الخراج بالضمان»، فقد جاء في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه: "أن رجلا ابتاع عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله، قد استعمل غلامي. فقال ﷺ: «الخراج بالضمان»[4].

٨- فهم الحديث في ضوء النصوص الشرعية الأخرى في الموضوع نفسه، والبعد عن التعامل الجزئي مع الحديث وفهمه في معزل عن النصوص الأخرى المتعلقة بالموضوع،

---

[1] **فتح الباري**، للحافظ ابن حجر، ١/١٤٤- ١٤٥. وانظر مثالا آخر في شرحه لحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «لا نفقة لك ولا سكنى»، ٩/٤٨٠.

[2] يُنظر في تعريفه وأهميته: **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور عتر، ص٣٣٤-٣٣٥؛ **علوم الحديث**، للخير آبادي، ص٣٢٩-٣٣١.

[3] **تدريب الراوي**، للسيوطي، ٢/٣٩٥.

[4] حديث «الخراج بالضمان» أخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها. **الجامع الصحيح/سنن الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، (دار إحياء التراث العربي،بيروت، د.ت.)، كتاب البيوع، باب فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة"، حديث رقم: ١٢٨٦، ٣/٥٨٢.

الأمر الذي قد يؤدي إلى تضارب تلك النصوص، وعدم انسجامها.

فسنة الرسول ﷺ نوع من أنواع الوحي، فلا يمكن أن يدخل التناقض والتعارض بين السنة وبين القرآن الكريم، كما لا يمكن أن تعارض الأحاديث بعضها بعضا. ونقل الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ) قوله: "وكل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر أو نهي وغير ذلك أن يكون موجبُ أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليفَ إن كانا أمرا أو نهيا أو إباحة وحظرا، أو يوجب كونَ أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين. والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منزه عن ذلك أجمع، معصوم منه باتفاق الأمة وكلٌ مثبت للنبوة"[1].

٩- فهم الحديث في ضوء الأصول والقواعد الشرعية. القواعد الشرعية في اصطلاح الأصوليين: قضايا كلية تنطبق على جميع جزئياتها[2]، ويطلق عليها أصل شرعي، ولكن الأصل أعم من القاعدة في اصطلاح الأصوليين[3]، فالأصل يطلق على معان متعددة: ما يُبتنى عليه غيره، والدليل، كقولهم أصل هذه المسألة: الكتاب والسنة. كما يطلق على الراجح، والقاعدة المستمرة، والقاعدة الكلية، والمقيس عليه وهو ما يقابل الفرع في باب القياس[4]؛ فكل قاعدة أصل، وليس كل أصل قاعدة.

وينبغي عند شرح الحديث الشريف مراعاة تلك الأصول والقواعد، وتفسيره على نحو ينسجم معها ولا يعارضها. ومن أمثلة ذلك شرح الإمام النووي لقوله ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ»[5]، حيث يقول: وأمَّا قوله ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ نَمَّامٌ» ففيه التَّأويلان المتقدِّمان في نظائره: أحدهما: يُحمل على المستحلِّ بغير تأويل مع العلم بالتَّحريم، فهذا كافر لا يدخلها أصلا. والثَّاني: لا

[1] **الكفاية في علم الرواية**، للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ)، ص٤٣٣.

[2] انظر **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ)، ص٢١٩.

[3] يقول الدكتور الندوي: "ويبدو أن الأصل أعم من القاعدة والضابط، فكل ما تبتنى عليه مسائل فقهية، سواء أكانت من باب واحد أم من أبواب متعددة يسمى أصلا". **القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحَصيري**، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، للدكتور علي أحمد الندوي، (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص١١٠.

[4] انظر **القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير**، للدكتور علي أحمد الندوي، ص١٠٩-١١٠.

[5] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان ﷺ. انظر **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، حديث رقم: ١٠٥، ١/١٠١.

يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم، بل يؤخَّر[1].

وقد أشار الإمام النووي إلى أن تأويل هذا الحديث وأمثاله ينبغي أن يكون في ضوء القاعدة العامة التي تقضي بأن من مات موحِّداً دخل الجنَّة قطعاً على كلٍّ حال، والتي يدل عليها قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»[2]، فقال: "وقد تظاهرت أدلَّة الكتاب والسُّنَّة وإجماع من يعتدُّ به من الأمَّة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقرَّرت هذه القاعدة حُمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليُجمع بين نصوص الشَّرع"[3].

١٠- مراعاة البعد الزماني والمكاني للفظ الحديث، فينبغي العمل على التعرف على معنى اللفظة زمن التنزيل ومكانه، وإدراك التطور الذي حصل عليها، فربما كان للفظة في ذلك الوقت أو تلك البيئة معنى يختلف عن المعنى المتبادر إلى الذهن منها في هذا العصر[4].

ولعل من الأمثلة على ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من السام»[5]. فالمتبادر إلى الذهن من لفظ "الحبة السوداء" ما تعارف عليه الناس من الحبة المعروفة ذات اللون الأسود، ويُطلق عليها بعضهم "حبة البركة"، مع أن الإمام ابن شهاب أحد رواة الحديث نبه – كما جاء في بعض روايات الحديث – إلى أن المراد بها هنا غيرها، قال ابن شهاب: "والسام: الموت؛ والحبة السوداء: الشُّونِيز"[6]، وهو: الكمُّون، والكمُّون لونه أخضر، لكن العرب تطلق على الأخضر أسود والعكس، ومنه: سواد العراق[7].

قال الحافظ ابن حجر: "وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهرة الشونيز عندهم إذ ذاك، وأما الآن فالأمر بالعكس، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير، وتفسيرها

---

[1] انظر **صحيح مسلم بشرح النووي**، للإمام النووي، ١١٣/٢.

[2] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عثمان بن عفان ﷺ. انظر **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا، حديث رقم:٢٦، ٥٥/١.

[3] **صحيح مسلم بشرح النووي**، للإمام النووي ، ٢١٧/١.

[4] انظر تفصيلا في ذلك للأخ الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي، في كتابه "**علوم الحيث أصيلها ومعاصرها**"، حيث أفرد فصلا مستقلا لهذا الموضوع، ص٣٣٣ وما بعدها؛ وانظر **دراسة نقدية**، للعسعس، ص١٠٣.

[5] الحديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم: ٥٣٦٣، ٢١٥٣/٥؛ وحديث رقم: ٥٣٦٤، ٢١٥٤/٥. كما أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، حديث رقم: ٢٢١٥، ١٧٣٥/٤.

[6] **صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم: ٥٣٦٤، ٢١٥٤/٥.

[7] انظر **شرح النووي على صحيح مسلم**، ٢٠١/١٤؛ وتعليق الدكتور البغا على هذا الحديث، **صحيح البخاري**، ٢١٥٣/٥.

بالشونيز هو الأكثر الأشهر، وهي الكمون الأسود، ويقال له أيضا الكمون الهندي"[1].

١١- مراعاة المكتشفات العلمية الحديثة، وما يتوصل إليه الباحثون في العلوم الكونية والاستفادة منه في تفسير نصوص الحديث. فقد تُعين الحقائق العلمية على فهم حديث معين، أو ترجح تفسيرا من التفسيرات على غيره.

ومن الأمثلة على الاستفادة من المكتشفات الحديثة في هذا الموضوع: ترجيح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لتفسير الإمام ابن الصلاح لحديث: «لا عدوى ولا طيرة»[2]، بناء على المكتشفات الحديثة في مجال الطب، حيث يقول: "وأقواها عندي المسلك الأول الذي اختاره ابن الصلاح، لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة المكروبات، ويحملها البصاق والهواء أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها... فاختلاط الصحيح بالمريض سبب لنقل المرض، وقد يتخلف هذا السبب كما قال ابن الصلاح رحمه الله"[3].

فينبغي للمشتغل بشرح الأحاديث المتعلقة بالعلوم الحديثة أن يطلع على ما يستجد من علوم، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن، وذلك للاستفادة منها وتوظيفها في شرح الأحاديث، أو ترجيح أحد الأقوال المتعددة في تأويلها.

١٢- مراعاة الاختلاف في فهم نصوص الحديث ذات الدلالة الظنية، فدراسة هذا النوع من النصوص وفقهه من ميادين الاجتهاد الواسعة، التي تتعدد فيها آراء المجتهدين وتختلف. ويتحكم في ذلك قدرات المرء العقلية، وتكوينه العلمي ومدى تمكنه من العلوم المتعلقة بهذا العلم، وفوق كل هذا وذاك توفيق الله عز وجل للمرء في اجتهاده. فلا ضير أن تختلف وجهات نظر الباحثين في شرح حديث معين، ولا يمكن أن نتصور اتفاق كلمتهم في فهم هذا النوع من الأحاديث، بل يعتبر قولهم في ذلك جميعا، ما داموا أهلا للاجتهاد والنظر، وملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها.

---

[1] **فتح الباري**، للحافظ ابن حجر، ١٠/١٤٥.

[2] جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ، قال: يقول قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تَفِر من الأسد». انظر **صحيح البخاري**، كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم:٥٣٨٠، ٥/٢١٥٨. وأخرجه مسلم بألفاظ مقاربة، انظر **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم:٤،٢٢٢٠/١٧٤٣.

[3] انظر **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للشيخ أحمد شاكر، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، دون تاريخ)، ص١٧٥-١٧٦. وانظر كذلك تفسير الدكتور شرف القضاة لحديث خلق الإنسان، في مقال له حول هذا الموضوع.

الخاتمـــــة

نتائج البحث وتوصياته

عرض البحث لتعريف "الشروح الحديثية"، ونشأتها، ثم بين الوظيفة المعرفية التي يضطلع بها هذا النوع من المصنفات؛ كما عرف بأنواع الشروح وأساليبها؛ ونبّه إلى بعض الآداب التي ينبغي التحلي بها، والقواعد التي يجب مراعاتها عند الاشتغال بهذ الموضوع.

ويمكن تلخيص **نتائج هذا البحث** فيما يلي:

١- اقتراح تعريف شرح الحديث، بأنه: "بيان المعنى المفهوم من الحديث بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية". وهو من الموضوعات التي تندرج في علم دراية الحديث.

٢- الشروح الحديثية أحد الفروع المهمة في علم الحديث، وهي تضطلع بوظيفة معرفية تتجلى معالمها في ثلاثة جوانب، وهي: تقريب معنى النص الأصلي ونقله بشكل صحيح؛ وتحقيق إمكانية التواصل بين المتقدمين والمتأخرين، والمساهمة في عملية التراكم المعرفي؛ إضافة إلى سد الفجوة الثقافية بين الكاتب والقارئ، وتسهيل عملية التواصل الثقافي بين البيئات المختلفة.

٣- تعمل كتب الشروح على تحقيق تلك الوظيفة المعرفية بجوانبها المتعددة، من خلال وسائل متعددة، لعل من أهمها ما يلي: تبسيط عبارة النص الأصلي وبيان معانيها؛ واختصار النص الأصلي، أو الزيادة فيه، أو ترتيب أفكاره؛ وتحديد المعنى المراد من النصوص المحتملة؛ وتصحيح الأخطاء التي قد تقع في النص الأصلي.

٤- نشأت ظاهرة شرح الحديث وبيان معناه مع ظهور الرواية، ويمكن أن يؤرخ لظهور المصنفات في شرح الحديث ببداية القرن الثالث الهجري، كما يدل عليه استقراء المصنفات المتخصصة في ذلك. وهذا النوع من المصنفات كان في بداية أمره متعلقا بموطأ الإمام مالك والصحيحين في الغالب.

٥- تنقسم كتب الشروح باعتبار الأحاديث التي تتناولها إلى ثلاثة أقسام: كتب متخصصة في شرح حديث معين؛ وكتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة، وكتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين. كما يمكن تقسيم كتب الشروح من حيث حجمها إلى ثلاثة أقسام: مختصرة، ومتوسطة، وكبيرة.

٦- الاشتغال بشرح الحديث الشريف يتطلب آدابا معينة، ينبغي لمن تصدى له التحلي بها، كما أن له قواعد ينبغي التنبه لها، وقد أشار الباحث إلى عدد من تلك القواعد، في محاولة لتحديد معالم منهج متفق عليه في دراسة نصوص الحديث الشريف.

وفي ختام هذا البحث، **يوصي الباحث بما يلي**:

١- اهتمام المتخصصين بعلم الحديث بموضوع "شروح الحديث"، والتعرف على المراحل التاريخية التي مر بها، وخصائص كل مرحلة من المراحل.

٢- دراسة مناهج العلماء في شرح الحديث الشريف، والاستفادة منها في استخلاص قواعد شرح الحديث الشريف.

٣- العمل على تحرير منهج لشرح الحديث، يضبط عملية شرح الأحاديث، ويساعد على فهمها بشكل صحيح، وينفي عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أبجد العلوم، لأبي الطيب السيد صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨هـ).

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني، (دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد شاكر، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، د.ت.).

تحفة الأحوذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.).

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ).

التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، بيروت / دمشق، ط١، ١٤١٠هـ).

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ).

الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب السيد صديق حسن القِنَّوْجي، (دار الكتب التعليمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

درء تعارض العقل والنقل، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، (دار الكنوز الأدبية، الرياض،١٣٩١هـ).

دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للدكتور إبراهيم العسعس، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، (دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.).

شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، جمع وترتيب عبد الله سراج الدين، (مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا، (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤادعبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.).

صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام يحيى بن شرف النووي، (دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، للدكتور. محمد أبو الليث الخير آبادي، (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ).

فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ).

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحَصيري، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، للدكتور علي أحمد الندوي، (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق الأستاذ أحمد قلاش، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ).

كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور بـ"حاجي خليفة"، (دار الكتب العملية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

الكفاية في علم الرواية، للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ).

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

"المتشابه في متن الحديث لشريف: دراسة تأصيلية مقارنة"، للدكتور. فتح الدين بيانوني، بحث معد للنشر.

مجموع الفتاوى، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، (الرياض: مكتبة ابن تيمية، ط٢، بدون تارخ).

مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، (مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م).

"مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"، للدكتور. فتح الدين بيانوني، (مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٢، العدد ١، يوليو ٢٠٠٥م)، ص٣٧-٦١.

معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، (دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ).

النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

❁ البرامج العلمية:

١- **المكتبة الألفية للسنة النبوية**، الإصدار (٣)، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان، الأردن.

٢- **المكتبة الشاملة**، الإصدار الأول، د.ت.